الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة السادسة والثلاثون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخاسة
الجلسة الرابعة
المعقودة يوم الخميس
١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

UN LIBRARY
JAN 12 1982
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة الرابعة

الرئيس : السيد بروتو دينينغرات (اندونيسيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد سيلي

المحتويات

البند ٩٨ من جدول الأعمال : التقارير المالية والحسابات ، وتقارير مجلس مراجعي الحسابات :

(أ) برنامج الأمم المتحدة الانمائي
(ب) مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة
(ج) وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
(د) معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث
(هـ) التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين
(و) صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية
تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية

تنظيم العمل

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/36/SR.4
30 December 1981
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

• هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية: Chief, Official Records Editing Section, room A-3550, 866 United Nations Plaza (Alcoa Building).

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

81-56768

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥

البند ٦٨ من جدول الأعمال : التقارير المالية والحسابات وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

(أ) برنامج الأمم المتحدة الانمائي (A/36/5/Add.1) ؛

(ب) مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (A/36/5/Add.2) ؛

(ج) وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (A/36/5/Add.3) ؛

(د) معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (A/36/5/Add.4) ؛

(هـ) التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/36/5/Add.5) ؛

(و) صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية (A/36/5/Add.7) ؛

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/36/480)

١ - السيد كوياما (اليابان) : أشار الى تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي (A/36/5/Add.1) ، فقال ان مراقبة الموارد المالية وادارتها بحكمة لها أهمية خاصة بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بما فيه من عمليات بالغة التعقيد والتنوع وتتسم باللامركزية . وأضاف انه رغم اجراء بعض التحسن في عدد من المجالات فان المجال لا يزال متاحا لاجراء مزيد من التحسن على نوعية الادارة المالية .

٢ - وأشار الى أن تقرير مجلس مراجعي الحسابات ذكر ، فيما يتعلق بالقوامة على أموال برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، أن البرنامج يحدد الأدوات التي يتم بها استثمار هذه الأموال . بيد أن وفده يفهم أن الأمم المتحدة هي التي تتخذ هذه القرارات . وقال انه من الأفضل توضيح هذه النقطة . وفيما يتعلق بالمقترحات الممكنة لتغيير الترتيب الحالي قال ان وفده يؤيد رأى اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بعرض مثل هذه المقترحات على اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية أولا لاستعراضها .

٣ - واستطرد قائلا انه من المؤسف ألا يتحقق تقدم كبير حتى الآن لتقليل تراكم المعدلات غير القابلة للتحويل رغم ما تبذله ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي من جهود . وقال ان الوفود ربما يمكنها التعليق على توصية المجلس بأن تكثف ادارة البرنامج من جهودها لتسوية الحالة .

(السيد كوياما ، اليابان)

٤ - وقال انه بالنظر الى حجم الاشتراكات التي لم تسدد ، فانه على ادارة البرنامج بالتأكيد أن تبذل مزيدا من الجهود لتحصيلها . ودعا جميع الحكومات اما الى سداد هذه المبالغ أو الاشارة الى انها غيرقابلة للتحصيل حتى يمكن حذفها من حسابات البرنامج المستحقة القبض . وأوضح أن هناك حاجة أيضا الى أن يشدد برنامج الأمم المتحدة الانمائي من اجراءات مشترياته ، لضمان المراقبة الفعالة من جانب لجنة العقود بشأن الموافقة على العقود .

٥ - واستطرد قائلا أن تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) (A/36/5/Add.2) يشير الى أن المؤسسة اتخذت اجراء مناسبا بشأن المسائل التي أثيرت في التقرير السابق ، باستثناء ترتيبات الابقاء على مكاتب المبيعات في الميدان والاستفادة من الخبراء والاستشاريين . وأضاف ان وفده يرحب بمزيد من المعلومات بشأن هاتين المسألتين المعلقتين . وأشار الى اهتمام وفده البالغ بمسألة الأخذ بميزانية واحدة وموحدة لفترة سنتين لخدمات دعم البرنامج والخدمات الادارية ، وعملية بطاقات المعايدة ، ومركز اليونيسيف للبرزم والتجميع . وقال ان ادارة اليونيسيف قد اضطلعت بدراسة المسألة وان وفده يتطلع الى سماع نتيجة تلك الدراسة . وفيما يتعلق بالنقاط الأخرى التي أثارها المجلس ، أعرب عن تأييده للملاحظات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية المتعلق بذلك . وأكد أن دور اليونيسيف لابد وأن ينمو مع اقرار المجتمع العالمي لأهمية العوامل الاجتماعية والبشرية في التنمية . بيد انه ينبغي على اليونيسيف أن تلتمس أكثر الوسائل فاعلية لاستخدام مواردها المالية بالنظر الى الطبيعة المحدودة لهذه الموارد .

٦ - وأردف قائلا ان اليابان تعلق أهمية كبيرة على المساعي الانسانية التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، التي تدعمها اليابان بتبرعات سخية . وأشار الى أن أهم مسألة اثارها مجلس مراجعي الحسابات في تقريره عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (A/36/5/Add.5) هي توزيع المسؤولية المالية عن التكاليف الادارية للمفوضية بين الميزانية العادية للأمم المتحدة وصناديق التبرعات للمفوضية . وأعرب عن ترحيب وفده بالمعلومات المتعلقة بالوضع الحالي للدراسة الاستقصائية المعنية بهذه المسألة والتي اشترك في اجرائها الأمين العام والمفوض السامي . وفيما يتعلق بالمراقبة غير المرضية للنفقات الادارية والتي كشف عنها استعراض حسابات المكاتب الميدانية للمفوضية ، قال ان وفده أحاط علما بالملاحظات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، وانه يأمل في تأمين مراقبة مالية مناسبة .

٧ - واختتم حديثه قائلا أن اليابان تعلق أهمية كبيرة على صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية وترحب بما قام به المجلس من مراجعة شاملة للحسابات (A/36/5/Add.7) . وأعرب عن ثقته في أن تتخذ ادارة صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية التدابير المناسبة بشأن كل النقاط التي أثيرت في تقرير المجلس .

٨ - السيد زينيل (غانا) : قال ان ممارسة المجلس المتمثلة في تقديم التقارير عن نتائج عمليات المراجعة المحددة للحسابات وفي اصدار رسائل ادارية واضحة ومفصلة ، وتأكيده المستمر على مراجعة الحسابات القائمة على النظم ، قد أحدثت الأثر النفسي الضرورى في منظومة الأمم المتحدة وأسهمت في تحقيق تحسن ملحوظ في ادارة الموارد وضبطها . ومع ذلك ، هناك متسع لاحراز مزيد من التحسن في مجالات مثل ادارة النقد ، ونظم المشتريات ، ومراقبة الميزانية .

٩ - وأضاف قائلا ان المجلس أثار المسائل المتعلقة بالعملات المتجمعة غير القابلة للتحويل والصعوبات التي تواجه برنامج الأمم المتحدة الانمائي ووكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في تحصيل التبرعات المعقودة . وأوضح أن مؤسسات الأمم المتحدة تحتاج الى تمويل يمكن التنبؤ به من أجل ضمان سرعة تنفيذ برامجها . الا أن المشاكل المزمنة والمقلقة المتمثلة في العملات غير القابلة للتحويل وعدم دفع التبرعات المعقودة لا يمكن حلها الا من خلال التعاون بين المؤسسات والحكومات . وأشار الى أن التقدم المحرز في هذه المجالات مشجع، وان كان ينبغي ادراك أن العثور على حل سياسي أمر ضرورى ، لا يمكن أن توفره المؤسسات المعنية وحدها . وأكد أن التعاون الكامل من جانب الدول الأعضاء أمر أساسي .

١٠ - وفيما يتعلق بالقوامة على أموال برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، قال ان أى تغيير في الترتيبات القائمة ينبغي أن يترك لمجلس الادارة ، وان كان يتعين عرض المقترحات الجديدة أولا على اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية . والى أن يصدر أى قرار من مجلس الادارة فانه سيكون من المفيد معرفة ما اذا كانت الترتيبات الحالية تعرقل عمليات برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

١١ - واستطرد قائلا ان الاجراءات الادارية في بعض المنظمات قاصرة في مجالات معينة . فمثلا كان برنامج الأمم المتحدة الانمائي متساهلا في ضبط عملية ارساء العقود ، ولم يحترم أيضا النظام الأساسي لموظفي الأمم المتحدة وتوجيهاته الادارية المتصلة بتجديد عقود الموظفين . وقال ان التفسيرات المقدمة غريبة ومقلقة . وأشار الى أن عددا من المؤسسات ، من بينها وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، فشل في تصحيح أوجه الضعف المزمن في عملية ضبط الجرد . بل ان وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بوجه خاص سمحت بأن تصبح سلع معينة غير مناسبة للاستهلاك البشرى من جرّاء سوء التخزين . وأعرب عن أمله في انهاء هذا الاهدار في الموارد النادرة من جانب تلك الوكالة التي تعاني من أزمة مالية .

١٢ - وأضاف انه من الأمور المخيبة للأمل أن يلاحظ المرء أن معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث قد تعهد بالتزامات معينة رغم عدم تخصيص اعتمادات لها . وأعرب عن موافقة وفده على توصية المجلس بعدم مباشرة أى نفقات قبل اصدار الاعتمادات اللازمة . ودعا المؤسسات الى أن تلتزم بالاجراءات القائمة وأن يكون هدفها تحقيق المقاصد المعتمدة في حدود الاعتمادات المقررة .

١٣ - السيد بال (الهند) : قال ان وفده يشارك مجلس مراجعي الحسابات في القلق ازاء تراكم العملات غير القابلة للتحويل التي لا يستطيع برنامج الأمم المتحدة الانمائي أن يستخدمها . وأضاف انه من سوء الحظ أن مجلس الادارة رفض لاسباب سياسية اقتراح مدير البرنامج باستخدام هذه العملات في شراء سفن من البلدان الاشتراكية لتحل محل الأسطول العتيق لمجمع سفن صيد الاسماك بالبرنامج مما يحقق فائدة مباشرة للبلدان النامية .

١٤ - وأضاف قائلا ان وفده كان يود لو أن مجلس مراجعي الحسابات تابع ما أصدره في العام الماضي من تعليقات بشأن مشروع تحسين النظم المتكاملة في برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وخاصة بالنظر الى المناقشة الحية التي جرت بشأن الموضوع في مجلس الادارة . وأوضح أن تأكيد مدير البرنامج بأن المشروع سيحسّن من تناول أوجه انفاق الوكالات وأن الصعوبات التي حددها بشأن تطويع مجموعات البرامج ودمج نظام ادارة الايرادات والنقد في دفتر الاستاذ العام ونظام الابلاغ المالي هي أمور ينبغي على مجلس مراجعي الحسابات أن ينظر فيها في تقريره الى الدورة السابعة والثلاثين .

١٥ - وفيما يتعلق بنظام المشتريات ، الذى علّق عليه المجلس في الفقرة ١٢ من تقريره (A/36/5/Add.1) ، قال ان وفده يؤمن بانه من المحتم أن يوسع برنامج الأمم المتحدة الانمائي من تغطيته للموردين المحتملين ، ولا سيما في البلدان النامية ، حتى يعكس نظام العطاءات الدولية التنافسية حقيقة اسمه وكيما تكون له فاعليته . وأشار الى أن العمل الذى بدأته الوحدة المشتركة بين الوكالات لخدمات المشتريات هو عمل مشجع ، لكنه أعرب عن أمله في احراز تقدم أسرع كثيرا في المستقبل . وقال انه بالنظر الى الخطوات التي اتخذها مدير البرنامج لتدعيم وظيفة المراجعة الداخلية لحسابات برنامج الأمم المتحدة الانمائي تنفيذا لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات في عام ١٩٧٩ ، فانه من دواعي الاهتمام معرفة ما اذا كان المجلس يعتبر الآن المراجعة الداخلية للحسابات كافية وفعّالة .

١٦ - وفيما يتعلق بأوجه الضعف التي تحددت في ادارة مشاريع صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، قال انه لاحظ أن المدير التنفيذى كرر فحسب ما قدمه من تأكيدات في العام الماضي . وتساءل ان كان مجلس مراجعي الحسابات قد قنع بهذه التأكيدات وان كان قد حدث أى تحسن عن العام الماضي . وأضاف انه من الأمور المشجعة ان يلاحظ المرء من البيان الثالث الوارد في الوثيقة A/36/5/Add.7 ان الأرصدة غير المنفقة قد هبطت من ٢٥ مليون دولار في عام ١٩٧٩ الى ما دون ١٤ مليون دولار في عام ١٩٨٠ . وأعرب عن أمله في أن يتخذ المدير التنفيذى لصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية كل خطوة ممكنة لتقليل الرقم الى ما دون ذلك وأن يبقي مجلس مراجعي الحسابات هذا الأمر قيد الاستعراض . وقال انه تم حث المدير التنفيذى على اقامة نظام معلومات للادارة من أجل التنبؤ الدقيق بالتدفقات المالية والنقدية ؛ وأشار الى انه من دواعي الاهتمام الاستماع الى تعليقات المجلس بشأن هذا الاقتراح .

(السيد بال ، الهند)

١٧ - وفيما يتعلق بالتقارير والحسابات المالية لمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (A/36/5/ Add.2) ، قال ان وفده يتفق مع تعليق اللجنة الاستشارية بشأن الحاجة الى استعراض الحسابات الحالية ، وانه يأمل في تنفيذ هذا الاستعراض بسرعة وان تحال النتائج الى المجلس في الوقت المناسب لادراجها في تقريره القادم . وأضاف ان هذا الأمر سيكون ممكنا اذا وافق المجلس التنفيذى لمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة على الوظائف الاضافية التي طلبها المدير التنفيذى لقسمي الحسابات والتجهيز الالكتروني للبيانات . وقال انه من الملاحظ ان مقترحات المدير التنفيذى لميزانية ١٩٨٢-١٩٨٣ تضمنت أيضا طلب توفير موظفين اضافيين للاضطلاع بالمراجعة الداخلية للحسابات . وتساءل ان كان مجلس مراجعي الحسابات راضيا عن مستوى ونوعية العمل المضطلع به .

١٨ - وقال في نهاية كلمته انه يلاحظ ان غالبية أموال برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وصندوق الأمم المتحدة للانشطة السكانية ، لا تزال مودعة في مصارف البلدان المتقدمة النمو . وأشار الى أن الرد الذى لم يتغير على مر السنين هو أن هذه المصارف توفر الاستقرار وأفضل أسعار تجارية . لكن ارتياب وفده في هذا الرد قد تزايد ولا سيما بالنظر الى آخر تقرير للبنك الدولي عن الدور الهام الذى تلعبه مصارف الشرق الأقصى وأمريكا اللاتينية والمصارف العربية في النشاط المصرفي العالمي . وطالب وكالات الأمم المتحدة بأن تكون أول من يتبع أية اتجاهات مشجعة نحو تحقيق العدالة في الاقتصاد العالمي ، ولذلك فانه يأمل أن تعمل هذه الوكالات على تنويع استثماراتها في أقرب وقت ممكن .

١٩ - السيد اينوديين (نيجيريا) : قال ان مجلس مراجعي الحسابات ساهم في ادارة برامج الأمم المتحدة بطريقة مفيدة وفعّالة ، بينما واجهت الادارة في مختلف المنظمات مواجهة فعّالة المشاكل التي تكتنف المنظمات المتعددة الجنسية ، وسعت الى ضمان اتخاذ اجراء علاجي للقضاء على أوجه القصور التي أشار اليها المجلس . ومع ذلك هناك مجالات يلزم فيها اجراء مزيد من التحسينات .

٢٠ - وأضاف قائلا ان مستوى رصد الاعتمادات وانفاقها ، وبالتالي ضخامة حجم الانجاز المحسوس لبرامج معينة ، يندر أن يعكسا ما تعلقه عليهما الجمعية العامة والمجتمعات المتلقية من أهمية . فالموارد الموجهة مثلا الى برنامج الأمم المتحدة الانمائي هزيلة للغاية . وينبغي على الادارة ان تجرى تقييما واقعيا للبرامج الهامة كي توضح ان هذه الخدمات تستحق دعما أكبر وأن المجتمعات المتلقية لها ستستفيد منها بشكل هائل اذا توفرت لها الاعتمادات الكافية .

٢١ - وأشار الى توصيات المجلس بأن يكثف برنامج الأمم المتحدة الانمائي من جهوده لتقليل تراكم العملات غير القابلة للتحويل فقال ان ادارة البرنامج سبق لها أن اعترفت بأن المهمة تتجاوز قدراتها . وأضاف أن المشكلة تتطلب اجراءا ما من جانب اللجنة الخامسة أو من جانب الجمعية العامة بالتعاون مع البلدان المعنية .

(السيد اينوديين ، نيجيريا)

٢٢ - وفيما يتعلق بما جرت عليه الممارسة من توفير مدفوعات الى المتعاقدين مقدما ، قال ان وفده يتفق تماما مع المجلس في أن يتم اطلاع جميع المتعاقدين المتنافسين على هذه الممارسة قبل تقديم العطاءات . اذ من الواضح انه ليس من العدل ابلاغ بعض المتعاقدين بهذه الممارسة وحجبها عن البعض الآخر .

٢٣ - وأضاف ان وفده يتفق تماما مع المجلس في انه لا يوجد مبرر للافراط في طبع بطاقات المعايدة الصادرة عن مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة . وذكر انه بالنظر الى مرافق التخزين الكافية فانه يمكن بيع البطاقات المطبوعة في عام ما في الأعوام اللاحقة وينبغي عدم اتلافها في أى حال من الأحوال . وطالب بطبع بطاقات معايدة لاعياد جميع الأديان .

٢٤ - وقال ان جداول الاشتراكات المستلمة والمتأخرات غير المدفوعة المقدمة من بعض المنظمات لا تحقق فائدة كبيرة لانها تتضمن تبرعات عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ معا ، فضلا عن التبرعات العادية والتعهدات الملتزم بها لبرامج محددة حتى رغم بيان الاختلافات الضرورية في النص . ولذلك يؤيد وفده توصية المجلس باعداد جداول منفصلة توضح المبالغ المتلقاة في كل عام ، والمتأخرات غير المدفوعة ، والتعهدات المعقودة والممكن تلقيها لبرامج محددة . وقال ان وفده يتفق أيضا على ضرورة تكثيف الجهود لتحصيل التبرعات والتعهدات غير المدفوعة . وأعرب عن تأييده لتوصيات المجلس بشأن تفويض المهام الاستثمارية ، وتجديد العقود ، ومنح سلفيات على المرتبات ، والحاجة الى استعراض خطة حسابات بعض المنظمات ، ولا سيما مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، ومراقبة الميزانية والجرد ، وادارة المشاريع . وقال انه من المشجع ان الخطوات تتخذ حاليا لتنفيذ التدابير العلاجية الموصى بها وان اختلف التقدم المحرز من منظمة الى أخرى . وعلى سبيل المثال ، فان نظام المشتريات في برنامج الأمم المتحدة الانمائي قد طوّر بشكل جيد الى حد ما ، بينما لا يزال نظام المشتريات في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في طور الانشاء . وأعرب عن أمله في أن تظل ادارات المنظمات الست التي قدمت بشأنها تقارير ، تسترشد بتعليقات واقتراحات مجلس مراجعي الحسابات وبملاحظات أعضاء اللجنة .

٢٥ - السيد يالامارتشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال ان وفده يؤيد الجهود المبذولة لتعزيز دور مجلس مراجعي الحسابات في دعم الانضباط المالي والادارة السليمة لموارد الأمم المتحدة . وأضاف يقول ان وفده على استعداد للموافقة بصورة عامة على استنتاجات المجلس وتوصياته .

٢٦ - وفي معرض اشارته الى ممارسة برنامج الأمم المتحدة الانمائي المتعلقة بسداد النفقات العامة للوكالات المنفذة بنسبة تصل الى ١٣ في المائة فقط من تكاليف البرامج ، قال انه يلاحظ ان النفقات العامة الفعلية للوكالات تفوق كثيرا هذا الحد في أغلب الأحيان . وهكذا تستغل الميزانيات العادية للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة كمصدر لتمويل المساعدات التقنية . وأشار الى أن هذا الوضع يتعارض مع الميثاق وان من رأى وفده ان يقوم برنامج الأمم المتحدة الانمائي بسداد النفقات العامة للوكالات كاملة .

(السيد بالامارتشوك ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

٢٧ - وأضاف أن المجلس أوصى بتكثيف الجهود لتحويل العملات غير القابلة للتحويل الى عملات يمكن استخدامها على الفور . وقال ان وفده ، اذا نحى جانبا مسألة الى أى مدى يكون المجلس مختصا بتقديم مثل هذه التوصيات ، فانه يرى أن دوائر معينة قد اختلقت قضية منح التبرعات بالعملات الوطنية بغية ممارسة التمييز ضد عملات وطنية لبعض البلدان ، مقوضة بذلك الطابع الدولي لانشطة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وبذلك تساعد الشركات عبر الوطنية على ادامة مركزها التفضيلي بالنسبة لارساء عقود برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

٢٨ - وانتقل للحديث عن حسابات معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ، فلاحظ ان اللجنة الاستشارية كانت ترى دائما أن مبدأ الادارة الرشيدة يتطلب التخطيط للبرامج في ضوء الايراد المتوقع. وقال انه من الواضح من الحسابات المالية للمعهد ان هذا المبدأ قد تعرض للنسيان ، وهذا هو أساس الأزمة المالية للمعهد . وفضلا عن ذلك ، وبدلا من ان يوائم المعهد برنامج عمله وفقا للموارد المتاحة ، فانه سعى في الدورة السابقة للجمعية العامة الى الحصول على اعانة من الميزانية العادية للأمم المتحدة . وقال انه من المستغرب الا يدقق المجلس في هذه الممارسة . وعليه ، فقد اتخذ الاتحاد السوفياتي قرارا بأن يحجب من مساهمته في ميزانية ١٩٨١ المبلغ الذى كان سيمثل نصيبه من الاعانة المقدمة الى المعهد . وأشار الى ان وفده يعتبر الاعانة غير قانونية وتتعارض وقرار الجمعية العامة الذى يقضي بتمويل أنشطة المعهد من التبرعات فقط . وأضاف انه يأمل في الا يشير الأمين العام هذه المسألة مرة أخرى في المستقبل .

٢٩ - وأوضح ان الافتقار الى الاتساق في عرض الحسابات المراجعة لمختلف المنظمات يجعل من المستحيل تقريبا على الوفود اجراء تقييم دقيق للحالة والأنشطة المالية لهذه المنظمات .

٣٠ - السيد سكجها (الأردن) : قال ان وفده يؤيد تأييدا كاملا كل توصيات مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية وانه يأمل في اتخاذ خطوات مناسبة لتنفيذها .

٣١ - وأشار الى التقرير المالي لوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (A/36/5/Add.3) ، فقال انه يشعر بالحزن حين يقرأ في ذلك التقرير انه لم يتم الوصول الى مستويات الانفاق المرسومة للبرامج الرئيسية الثلاثة وذلك بسبب عدم كفاية الدخل الآتي من التبرعات ولأن عددا من الحكومات لم يف بتعهدات تبلغ ٢٦ مليون دولار . وأضاف قائلا ان الصعوبات المالية التي تواجه الوكالة تسبب بالغ القلق لحكومته اذ أنها تعرقل توفير الحاجات الانسانية الأساسية للاجئين الفلسطينيين . وذكر ان هذه الحالة الحرجة تفاقمت خلال العام الحالي بسبب الخطط المؤقتة للاستغناء عن حوالي ٠٠٠ ١٥ مدرس مما يعرض للخطر برنامج التعليم الأساسي برمته الذى يستوعب أكثر من ٠٠٠ ٢٤٠ طالب ما لم تتوافر اعتمادات اضافية . وأشار الى أن أى توقف في البرنامج ستكون له أيضا عواقب وخيمة على الحكومات المضيفة التي توفر بالفعل اعتمادات حيوية من مواردها المحدودة لامداد اللاجئين الفلسطينيين بأسباب الحياة .

(السيد سكجـها، الاردن)

٣٢ - واسترسل قائلا انه ما لم يتخذ اجراء قوى وملموس للغاية لعلاج الحالة ، فسوف تواجه الوكالة كلها الافلاس الكامل وستفشل الأمم المتحدة في تنفيذ التزاماتها الرسمية تجاه اللاجئين الفلسطينيين الى حين استعادة حقهم غير القابل للتصرف في العودة الى وطنهم . وأشار الى أن بلده ، وان كان من أقل البلدان قدرة على تحمل أى عبء اضافي ، ينفق أكثر من ٣٠ مليون دولار سنويا على المعونة المباشرة وغير المباشرة المقدمة الى الفلسطينيين . وقال ان الوقت قد حان لكي تواكب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قرارها بتجديد ولاية الوكالة حتى عام ١٩٨٣ باجراءات ملموسة واستكشاف وسائل أخرى غير التبرعات لضمان الا يفقد اللاجئون الفلسطينيون تسهيلاتهم التعليمية وكي لا تتعطل الوكالة . واختتم كلمته بالاعراب عن تأييده لتوصية مجلس مراجعي الحسابات بان تكثف وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى جهودها في تحصيل التعهدات غير المدفوعة .

٣٣ - السيد بونك (يوغوسلافيا) : قال ان وفده يرحب بتوصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن برنامج الأمم المتحدة الانمائي (A/36/5/Add.1) من حيث القوامة على الاعتمادات واستثمارهـا ، والاجراء المتبع في عرض التوصيات على مجلس الادارة ، واستبدال العملات المتراكمة غير القابلة للتحويل ، وتحصيل الاشتراكات غير المدفوعة ، والعقود . كما يتفق وفده مع ما أبداه المجلس من ملاحظات عن التقرير المالي لمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (A/36/5/Add.2) . وأشار الى أن التوصية باستعراض خطة الحسابات وتوحيد نظام الرمز الحالي يجوز تطبيقها أيضا على اعتمادات أخرى . وفي حين يدرك وفده انه لا يمكن تجنب بعض الانتاج الزائد في بطاقات المعايدة ان كان المطلوب تلبية الطلبات التي ترد في وقت متأخر ، فانه يؤمن بضرورة بذل كل جهد حتى يكون هذا الانتاج الزائد في أضيق الحدود ولضمان أكبر استفادة ممكنة من المخزونات الحالية . وأشار الى تحسن آخر يتمثل في ان يستكشف مركز اليونيسيف للرزم والتجميع امكانية استئجار العمال اليدويين بنفسه ، بدلا من استخدام خدمات شركة محلية .

٣٤ - وفيما يتعلق ببيان مجلس مراجعي الحسابات عن الحسابات الشهرية للموظفين الميدانيين التابعين لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (A/36/5/Add.5) ، قال ان وفده يتفق على انه من المهم الابقاء على فارق يميز ما بين مهمتي الاعتماد والموافقة .

٣٥ - وأضاف ان وفده يؤيد أيضا توصية المجلس المتصلة بصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية (A/36/5/Add.7) بأن يتم قيد تكاليف الدعم على حساب المشاريع بمعدل موحد وفقا للمقرر ٨٠/٤٤ الذى اتخذه مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

٣٦ - السيد لحلو (المغرب) : قال انه فوجئ ، عند التمعن في الحسابات والتقارير المالية المعروضة على اللجنة، بضخامة حجم الموارد المالية المتاحة لمختلف المنظمات. وأضاف ان هذه المنظمات تنفق مبالغ فلكية ومع ذلك فهي لا توصل خدمة مرضية الى المجتمع الدولي لسبب أساسي هو تضخم

(السيد لحلو ، المغرب)

عدد موظفيها واكتسابهم عقلية بيروقراطية . وأشار الى ان موارد المنظمات تعتمد على اصدار المطبوعات الفاخرة وعلى النفقات الادارية . وقال ان هناك حاجة الى واقعية أكبر من جانب ادارة المنظمات والى تخصيص نصيب أكبر من مواردها للانشطة التشغيلية في الميدان . وأعرب عن تأييد وفده لتعليقات وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات ، باستثناء ما يتصل منها بالزيادات في عدد الموظفين . وقال ان المشاكل التي طلب لها عدد اضافي من الموظفين ، كحل لها ، يمكن التغلب عليها عن طريق اعادة توزيع الموظفين الحاليين .

٣٧ — وأعرب عن قلق وفده ازاء مشكلة المساهمات المقدمة الى برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالعملات غير القابلة للتحويل . وقال ان البلدان التي تقدم مساهماتها بعملات غير قابلة للتحويل ملزمة بالعثور على حل للمشكلة .

٣٨ — واستطرد قائلا ان ممارسة اعطاء الموظفين سلفيات على المرتب هي ممارسة لا تتسم بالحكمة وتتعارض مع الأنظمة والقواعد المالية ، ولذلك ينبغي تجنبها .

٣٩ — وأعرب عن تأييده لتعليقات مثل الأردن بشأن الحالة المالية لوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى . وقال ان الأمة الفلسطينية قد شتتت نتيجة لقرار من الأمم المتحدة ، ولذلك يجب على الأمم المتحدة أن تتولى مسؤوليتها الخاصة في هذا الصدد . وأكد انه ليس من المتصور اخراج الأطفال من فصولهم المدرسية نتيجة للصعوبات المالية للوكالة . ودعا الى مضاعفة الجهود لايجاد حل لهذه المشكلة .

٤٠ — وأردف قائلا ان حكومته تعلق أهمية خاصة على مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) لكنها تشعر بخيبة الأمل حيال اداء المؤسسة في توصيل المساعدة الى أطفال العالم . وأوضح ان الجهود مطلوبة لتحسين ادارة اليونيسيف وتقليل تكاليفها الادارية . وقال ان وفده يعارض أى زيادة في عدد الموظفين ويرى أن موارد المؤسسة يمكن الاستفادة منها على نحو أفضل . وأضاف انه يرحب بانتاج بطاقات المعايدة للاعياد الاسلامية ، وهو انتاج سيجد بلا شك سوقا جاهزة . وفيما يتعلق بالافراط في انتاج بطاقات المعايدة ، أعرب عن أمله في العثور على حل سريع للمشكلة .

٤١ — واستطرد قائلا انه يشارك مجلس مراجعي الحسابات في الرأى القائل بأن معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث اتخذ خطوات وفقا للتوصيات التي قدمها المجلس في تقريره لعام ١٩٧٩ . بيد انه يلاحظ ان الالتزام بتوفير الأموال قبل الموافقة على الاعتمادات اللازمة أمر يتعارض مع الأنظمة والقواعد المالية .

٤٢ — وأعرب في ختام كلمته عن تأييده لملاحظات اللجنة الاستشارية بشأن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .

تنظيم العمل

٤٣ - السيد كودريافتسيف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال ان الأمين العام يعتزم ان يعرض على اللجنة الخامسة ، تحت البند ١٠٧ من جدول الأعمال (مسائل الموظفين) ، تقريرا بشأن احترام امتيازات وحصانات موظفي الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة . وأشار الى أن اللجنة قد اتخذت مقررا بهذا الشأن في الدورة السابقة حين تقدم عدد من الوفود بمشروع قرار يتعلق بهذا الموضوع . وذكر ان الوفد السوفياتي قد أوضح موقفه عند مناقشة مشروع القرار وهو ان مسألة امتيازات وحصانات الموظفين المدنيين الدوليين هي مسألة قانونية تقع في نطاق اختصاص اللجنة السادسة لا الخامسة . وقال ان وفده ، انطلاقا من روح المصالحة ، لم يضغط من أجل تحويل المسألة الى اللجنة السادسة فورا ، بل وافق على النظر في مشروع القرار في اللجنة الخامسة على أساس الفهم بأن يستكمل النظر في هذه المسألة في اللجنة السادسة . وأشار الى أن المشتركين في تقديم مشروع القرار وأعضاء اللجنة الآخرين لم يعترضوا على هذا النهج . ولذلك فانه يطلب من رئيس اللجنة الخامسة التشاور مع رئيس اللجنة السادسة بشأن امكانية تحويل التقرير الخاص بهذه المسألة الى اللجنة السادسة .

٤٤ - الرئيس : أكد لممثل الاتحاد السوفياتي ان أعضاء اللجنة سينظرون في الأمر وسيقدمون تقريرا الى اللجنة في مرحلة لاحقة . وقال انه حيث ان تقرير الأمين العام لا ينتظر تقديمه قبل أواخر تشرين الأول/أكتوبر ، فان هناك وقتا كافيا لتحديد الاجراء الواجب اتباعه للنظر في المسألة .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠